التنمية البشرية في الوطن العربي

الظواهر والاتجاهات

الأستاذ الدكتور محمد أزهر سعيد السمّاك*
azhar_Alsammak@yahoo.com

ملخص البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن واقع التنمية البشرية في الوطن العربي يعاني من تواضع في الأداء مقارنة بدول أخرى: متقدمة ونامية بسواء. وتناقض واختلالات هيكلية مكانية فيما بينها لاسيما إذا نظرنا للتنمية البشرية من خلال "مناهج الرفاهية البشرية للشعوب العربية" كمستفيدين من عملية التنمية فضلا عن كونهم مشاركين فيها.

وقد جاء هذا البحث بثلاث نقاط رئيسية هي:

1. **واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل واتجاهات التنمية.**
2. **موارد الثروة والأداء الاقتصادي.**
3. **إشكالية الواقع واستشراف المستقبل (النتائج من منظور مناهج تحليل القوة) والخيارات المطروحة.**

وقد انتهينا إلى أن الصورة المنتظرة للوطن العربي يمكن أن تكون أكثر تفاؤلا لاسيما إذا شهد هذا الإقليم ما نسميه (نهضة أمة).

هدف البحث ومنهجه:

تعد التنمية البشرية جزءا من نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي. وقد تطور مفهومها خلال أربعة عقـ ، من الزمن. وقد تم استخدام عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشريه. منها بنمية "العنصر البشري"، "وتنمية رأس المال البشري"، "وتنمية الموارد البشرية"، "والتنمية الاجتماعية". إلى أن توج باستخدامه "التنمية البشرية" في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "تقرير التنمية البشرية"، مع مطلع التسعينات. وكان من البداهة أن تتباين مضامين هذا المفهوم بتباين التسميات. ففي الخمسينات ارتبط هذا المفهوم بـ "مسائل الرفاه الاجتماعي" ثم انتقل إلى التركيز على "التعليم والتدريب" ثم "على إشباع الحاجات الأساسية" ثم "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في بيئات يسود أجواءها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان"[1].

وإذا كان ما تقدم يشير إلى أن البشر صانعوا التنمية منهجا ووسيلة فهم هدفها. ذلك ما كان معروفا منذ قرون خلت. فقد قال أرسطو: أن الثروة لا تمثل الخير الذي يسعى لتحقيقه فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر[2]. أو كما ذكر ابن خلدون في مقدمته: أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له[3]. وقد جاء

* أستاذ / جامعة الموصل

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أن للتنمية البشرية جانبان هما: تشكيل القدرات البشرية كتحسن مستوى الصحة والتعليم والمهارات، وانتفاع الناس بقدراتهم أما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطيع مناهج التنمية البشرية تحقيق توافق أو توازن بين هذين الجانبين فإن الشعور بالإحباط يصبح نتيجة طبيعية[4].

وهكذا بدأ الاهتمام بتقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، فبرزت مسألة "قياس التنمية البشرية" كي تكون المعين الرئيسي لصناع القرار في التخطيط والإدارة ورسم السياسات التنموية. وتجسدت ثمار "قياس التنمية" في العديد من بيانات الأمم المتحدة التي تضمنها" تقرير التنمية البشرية لعام 2005"[5]. والتي شكلت المادة الرئيسية لتحليلات هذه الدراسة. ولعل من المفيد أن نشير إلى أن قياس التنمية يخدم الباحثين في الوقوف على حقيقة برامجها المختلفة. فضلا عن المقارنات التي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن القوة أو الضعف في أي وحدة سياسية.

من هنا بدأ التفكير بدراسة مشكلة هذا البحث، التي تتلخص في: أن واقع التنمية البشرية في الوطن العربي يعاني من التواضع في الأداء مقارنة بدول أخرى، وتناقض واختلالات هيكلية مكانية فيما بينها لاسيما إذا نظرنا للتنمية البشرية من خلال "مناهج الرفاهية البشرية للشعوب العربية" كمستفيدين من عملية التنمية، فضلا عن كونهم مشاركين فيها. وتتمثل الفروض العلمية لمشكلة هذا البحث في:

1. وجود فجوة متنامية بين مؤشرات: دليل واتجاهات التنمية البشرية والسياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) والمؤشرات الديموغرافية ومؤشرات الفقر في الوطن العربي مقارنة مع دول متقدمة وفيما بين أقطاره رغم الطاقات المواردية الكبيرة المتاحة مما يعني وجود خلل في الأداء الاقتصادي.
2. إن تباطؤ التنمية البشرية في الوطن العربي يقترن بغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري، فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة.
3. إن الملامح المستقبلية يمكن أن تكون أفضل مما عليه لاحقا في ضوء العديد من الخيارات التي يمكن طرحها في هذا المجال.

وترتيبا على ما تقدم تضمنت الدراسة ما يلي:

1. واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات القياس
   - 1–1 دليل التنمية البشرية.
   - 1–2 اتجاهات دليل التنمية البشرية.
2. موارد الثروة والأداء الاقتصادية
   - 2–1 مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل.
   - 2–2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري).
   - 2–3 المؤشرات الديمغرافية.
   - 2 – 4 مؤشرات الفقر.
3. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل
   - 3–1 النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة.
   - 3–2 الخيارات المطروحة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن منهج التحليل الكلي (الاستنباطي) كان الطابع الطاغي على تحليلات هذا البحث، متخذا من البيانات المتاحة في تقرير التنمية البشرية

لعام 2005، وتقرير الأمين العام السنوي (منظمة أوابيك) لسنة 2005 المادة الرئيسية التي غذت غالبية بيانات هذه الدراسة.

وقد انتهينا إلى أن الصورة المنتظرة للوطن العربي يمكن أن تكون أكثر تفاؤلا لاسيما إذا شهد هذا الإقليم ما نسميه "نهضة امة" كما سنرى.

وقبل أن اختم هذه المقدمة لابد من تسجيل خالص الشكر والتقدير إلى جامعة الطفيلة التقنية في المملكة الأردنية الهاشمية على إتاحتها هذه الفرصة للمشاركة في " مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير" المزمع عقده في عمان للفترة 10-2007/7/12.

نسأل الله الهداية والصلاح لما فيه خير هذه الأمة ومن الله سواء السبيل.

الموصل في الفاتح من مايس 2007م
الموافق 14 ربيع الثاني 1428هـ

التنمية البشرية في الوطن العربي
الظواهر والاتجاهات

الأستاذ الدكتور محمد أزهر سعيد السمّاك*

1–واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات القياس:

1–1 دليل التنمية البشرية:

يعبر دليل التنمية البشرية عن تفاعل ثلاثة مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل. ويمثل العمر المتوقع عند الولادة مدى التقدم أو الانجاز النسبي لدولة ما في مجال الصحة – ويعبر عنه بـ(دليل العمر المتوقع). وفي مجال التعليم يقيس الانجاز النسبي لدولة ما في مسائل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وإجمالي القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي و العالمي معا. ذلك ما يعبر عنه بـ (دليل التعليم). إذ يتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وآخر لإجمالي القيد معا. ثم يجمع هذين الدليلين لخلق دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين وثلث الوزن لإجمالي القيد معا[6]. فبمجرد حساب أدلة الأبعاد يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا. فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = 3/1 دليل العمر المتوقع + 3/1 دليل التعليم + 3/1 دليل الناتج المحلي الإجمالي. أما الدخل فيقيس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (مصححا على أساس تساوي القدرة الشرائية الفعلية.

وعادة ما يجري تقدير دليل التنمية البشرية[7] بدلالة ما يسمى الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة: العمر المتوقع عند الميلاد (X1)، التحصيل العلمي (X2) والدخل المصوب (X3). ولمعدل الحرمان ميزة كونه يلفت النظر إلى الفجوة التي ينبغي تجسيدها من قبل الدولة لبلوغ الهدف المنشود. فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من المكونات i بالنسبة إلى بلد ما j بالرمز I_{ij} يمكن تقديره على النحو التالي:

$$I_{ij} = \frac{Max(Xi) - Xij}{Max(xi) - Min(Xi)}$$

* أستاذ / جامعة الموصل

وبحكم التعريف تأخذ نسبة الحرمان Ii (بالنسبة إلى أي بلد j) القيمة من صفر حتى الواحد الصحيح، ومن ثم يمكن الوصول إلى متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى البلد j بطريقة الوسط الحسابي البسيط أي $Ij = \frac{1}{3}\sum Iij$

أما دليل التنمية البشرية Hi فيمكن تقديره من خلال طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح أي Hi = i – 1j على انه من المفيد الإشارة إلى أن مكونات دليل التنمية البشرية لا يشير بشكل فاعل إلى كل مصادر الرفاهية للبشر. لذلك برزت مؤشرات أخرى دليل حرية البشر ودليل الحرية السياسية أو حقوق الإنسان[8].

وبغية الكشف عن واقع دليل التنمية البشرية في الوطن العربي لابد من تحليل جدول (1) الشكل (1) ومنه نستنتج: أن هناك ثلاثة مستويات في مجال التنمية البشرية في الوطن العربي. وهي تعكس ذات المستوى على المستوى العالمي. الذي يحدد ثلاثة مستويات للتنمية البشرية، المرتفعة (0.895، قيمة الدليل 78.2 سنة متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة 100% والناتج المحلي للفرد قرابة 26 ألف دولار سنويا). والمتوسطة (0.718 ومتوسط العمر المتوقع 67.2 والإلمام بالقراءة والكتابة 79.4% ونصيب الفرد من الدخل 4474 دولارا سنويا) والمنخفضة (0.486 للدليل ومتوسط العمر 46 سنة والإلمام بالقراءة والكتابة 57.5% ومتوسط الفرد من الدخل 1046 دولارا سنويا فقط).

وفيما يلي الأقاليم التنموية البشرية في الوطن العربي:

أ. إقليم التنمية البشرية المرتفعة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بدولة بين (0.844 – 0.849) ويشمل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت فقط. وهذه الدول لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة جدا من إجمالي مساحة الوطن العربي (0.5%) ولا تعول سوى اقل من (1.6%) من إجمالي سكانه. وهي أربعة دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تهيمن على زهاء (19%) من احتياطي النفط المؤكد عالميا عام 2005[9]. والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية للعام ذاته (67) مليار دولار[10].

على انه من المستحسن أن نشير إلى أن هذه الدول هي دون العديد من نظراتها بظل هذا المعيار. فقد بلغت قيمة هذا الدليل في إسرائيل (0.915). وبذلك يفوق أي من الفرقاء المشار إليهم في الوطن العربي. فضلا عن التباين في المؤشرات الأخرى كمتوسط العمر المتوقع الذي يبلغ في المتوسط بدول هذا الإقليم في الوطن العربي نحو (76) سنة مقابل قرابة (80) سنة في إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى. جدول (1) أيضا. وتزداد الصورة وضوحا إذا تذكرنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق متوسط نصيب الفرد في الإقليم الأول هذا من أقاليم الوطن العربي. علما أن إجمالي مصادر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يرجع إلى النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول. وهذه موارد ناضبة قابلة للإحلال والإبدال. في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل موارد متجددة كالنشاط الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها. مما يعكس حجم الفجوة الحضارية القائمة بينهما. وما يترتب عليها من اختلالات بارزة في ميزان القوة.

ب- إقليم التنمية البشرية المتوسطة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين (0.512–0.799) ويشمل هذا الإقليم ليبيا وعمان والسعودية ولبنان وتونس والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة والجزائر وسوريا ومصر والمغرب وجزر القمر والسودان. ويتراوح متوسط العمر المتوقع في مجموعة دول هذا الإقليم بين (56.4 – 73.6) سنة. وتنفرد كل من عمان والمملكة العربية السعودية عن جميع مكونات هذا الإقليم بالنسبة لمعايير هذا الدليل. فضلا عن مؤشرات أخرى كمتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل، جدول (1). بيد أن هذا الإقليم يهيمن على غالبية إجمالي مساحة الوطن العربي ويحتضن نحو (90%) من إجمالي سكانه. وهو يكاد يعكس المتوسط العام للوطن العربي في مجال دليل التنمية البشرية ومتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل... الخ. وهو يجمع بين دول نفطية وأخرى لا نفطية: الأولى تستحوذ على نسبة ضئيلة من إجمالية مساحة وسكانا في حين الثانية لها الأغلبية في هذا المجال. الأولى أكثر رخاءا والثانية اشد عوزا.

توزيع اقاليم التنمية البشرية في الوطن العربي عام 2005*

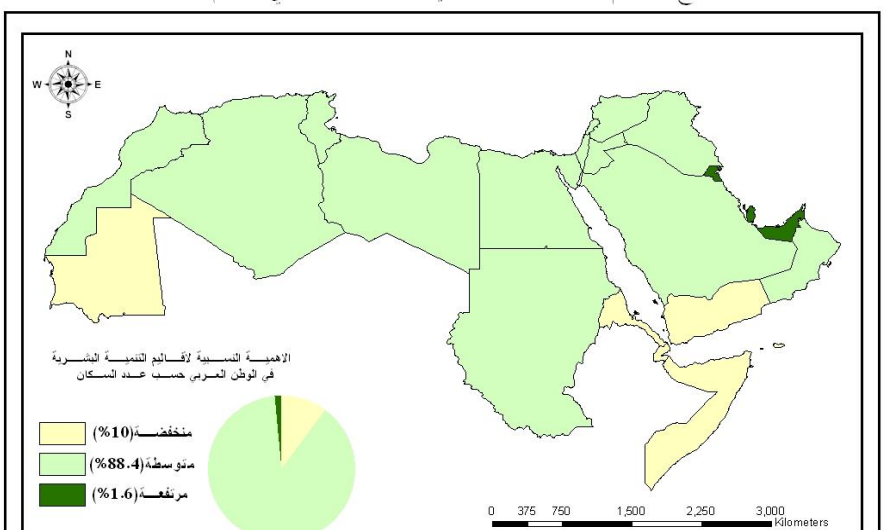

وعموما فإن دول هذا الإقليم لا تظهر صورة متفائلة حتى عند مقارنتها مع نظرائها دولا نفطية وأخرى لا نفطية غير عربية كإيران وتركيا. واللتان تفوقان المتوسط العام للدول العربية في ظل هذه المعايير. مما يضيف احتلالا آخرا في ميزان القوة بين دول الوطن العربي ودول الجوار الملاصقة له. مما يعكس طبيعة التنمية البشرية القائمة في كل من الأطراف المعنية.

جـ- إقليم التنمية البشرية المنخفضة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيه بين (0.444 – 0.495) ومتوسط العمر المتوقع بين (52 – 61) سنة تقريبا. ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين (849– 2086) دولارا سنويا. ويضم هذا الإقليم كل من جيبوتي واليمن وموريتانيا وارتيريا التي لا تعول سوى عشر (10%) إجمالي سكان الوطن العربي. وهي بذلك تذيل قائمة بيانات هذه المؤشرات على مستوى الوطن العربي والدول النامية والعالم بسواء. وهي تمثل الدول ذات الدخول المنخفضة إن لم يكن بعضها اقل الدول دخلا بشكل عام.

وهكذا يتضح أن هناك تباينا واضحا أو فجوة متنامية بين مجموعات هذه الأقاليم قوميا. مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته المختلفة. برز عنها حالة نسميها – طبقا للمفاهيم الجيوبولتيكية – بحالة انحدار جيوبولتيكي شديد تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما الحق ويلحق أضرارا متنامية في الأمن القومي العربي. مما يحتم على الجميع

التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية البشرية.

2-1 اتجاهات دليل التنمية البشرية:

انتهينا فيما تقدم إلى أن دليل التنمية البشرية يعد ملخصا لقياس التنمية البشرية من خلال الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية وهي: الصحة والمعرفة والدخل. وقبل حساب الدليل تم بناء دليل لكل من هذه الأبعاد. وهي أدلة العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي. ويتم تحديد قيمتان قصوى ودنيا (حسب الأهداف المرجوة) لكل من المؤشرات. ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة من صفر إلى واحد بتطبيق المعادلة الآتية[11].

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد. وفي مراجعة البيانات المتاحة جدول (2) الشكل (2) أيضا يتضح:

أ. إن اتجاهات دليل التنمية للسنوات (75 و90 و2003) يظهر نموا متباينا بين دول الأقاليم الثلاثة للتنمية البشرية في الوطن العربي. وتظل مجموعة دول إقليم التنمية المرتفعة الأربعة في الصدارة عربيا في هذا المجال، بحكم مداخيلها النفطية ومحدودية أعبائها. مقارنة بدول الإقليمين الآخرين. ورغم ذلك لم تستطع أي من هذه الدول أن تلحق بمعدلات التطور الذي شهدته دول متقدمة كالنرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل. وقد شهد إقليم التنمية البشرية المتوسطة معدلات نمو تفوق نظرائه في الإقليمين الآخرين لاسيما في الدول اللانفطية كتونس وسوريا ومصر والمغرب. إذ بلغت قيمة هذا المؤشر عام 2003 (0.753 و 0.721 و 0.659 و 0.631) مقابل (0.514 و 0.540 و 0.416 و 0.429) عام 1975 لكل منهم على التوالي.

ب. صحيح إن دراسة اتجاهات دليل التنمية البشرية للسنوات الثلاث تظهر اتجاها تصاعديا خلال العقود الثلاثة المنصرمة إلا أن هذه الاتجاهات قد لا تكون كذلك في

ظروف طارئة كتدهور أسعار النفط الخام، وتفاقم أعباء المديونية وارتفاع معدلات التضخم النقدي وزيادة الإنفاق العسكري.

جـ. تؤكد البيانات المتاحة ضرورة اعتماد صيغ العمل العربي المشترك وتوسيع حجم الاستثمارات في الدول العربية الأقل نموا كما عليه الحال في مجموعة إقليم التنمية المنخفضة.

وهكذا يتبين أن واقع الخريطة العربية يقضي بضرورة التخطيط الوطني والإقليمي والقومي المشترك لتجاوز هذه الاختلالات المكانية الشاخصة. فعناصر تكامل هذا الإقليم قائمة أرضا وسكانا لكن ما ينقصه هو القرار السياسي المستقل بكافة أبعاده.

توزيع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي في الدول العربية عام 2005 *

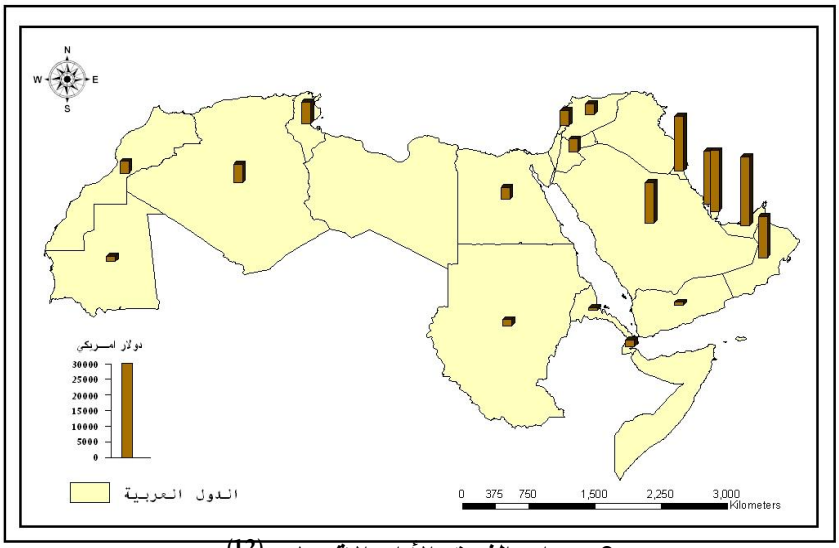

* الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGis 9.2

الشكل (2)

2- موارد الثروة والأداء الاقتصادي[12]:

يحتضن الوطن العربي مواردا للثروة تؤهله لأن يكون في موقع متقدم بين دول ومناطق التنمية البشرية في العالم. فهو يمتد بين دائرتي عرض (2ْ ج– 38ْ ش). وبذلك تتاح له كافة فرص التنوع المناخي والزراعي والاقتصادي وبالتالي لما يمكنه من بلوغ حالة القوة. فضلا عن انه يغطي جزءا كبيرا من مساحته ما نسميه " الحوض النفطي "الممتد

من جنوب غرب آسيا حتى شمال افريقيا. وهو بذلك يهيمن على (59%) من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام عالميا عام 2005[13]. وقرابة (29.3%) من احتياطي الغاز الطبيعي عالميا للعام ذاته[14]. ناهيك عن الفوسفات والكبريت والحديد ورواسب معدنية أخرى. فضلا عن وفورات الموقع الجغرافي. فالوطن العربي يجمع بين ريع الموقع وهبات الموضع بين الجغرافيا والجيولوجيا خاصة إذا تذكرنا حجم الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية بسواء. ولا تقف صورة الموارد المتاحة عند هذا الحد بل تمتد لتغطي المناحي البشرية في الحضارة كما في السكان. فهذا الإقليم يحتضن نحو (305) مليون نسمة، فضلا عن قدرات علمية مؤهلة ويمكن تأهيلها. بيد أن هذه الطاقات لم تتحول إلى قوة اقتصادية. وهكذا يبدو التناقض شاخصا بين القدرة والقوة. ومفاد ذلك يرتبط بغياب الستراتيجية والإرادة الوطنية معا. وهذه ثمرة من ثمار التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولعل في اعتماد معادلة Cline كلاين لقياس قوة الدول ما يؤكد مثل هذه التفسيرات[15].

$$PP = C + E + M \times (S + W)$$

حيث أن:

PP = Perceived power القوة الشاملة

C = Critical Mass الكتلة الحيوية (الأرض + السكان)

E = Economic capability القدرة الاقتصادية

M = Military Capability القدرة العسكرية

S = Strategic الستراتيجية

W = Will to purpose to National strategic الإدارة الوطنية

ولتبسيط فكرة هذه المعادلة نقول إذا كان حاصل جمع كافة الموارد العربية المتاحة (C + E + M) يساوي مليون (كمعامل رقمي) فإن حاصل ضرب × الستراتيجية (s) التي افترضنا غيابها تساوي صفرا، فإن النتيجة تساوي صفرا. أي هدر للموارد المتاحة ويتحسد هذا الهدر في واقع الأداء الاقتصادي.

وبإضافة الاختلالات المكانية المائلة في توزيع هذه الموارد تزداد ظاهرة التباين بين مكونات هذا الإقليم. مما يعمق من آليات التنافر والتجزئة بين أرجاءه. ففي الوقت

الذي تظفر به دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ثلاثة أخماس إجمالي الناتج المحلي العربي فإنها لا تعول سوى اقل من عشر إجمالي سكانه. وهذا يعني أن الدول العربية اللانفطية تنعم فقط بخمسي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عربيا في الوقت الذي تعول نحو ثلاثة أرباع إجمالي سكانه.

ومن اجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي وبما يحقق أهداف هذه الدراسة في الكشف عن واقع التنمية البشرية في هذا الإقليم لابد من دراسة ما يلي:

2-1 مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل:

تكشف البيانات المتاحة، جدول (3)، الشكل (3) عن ثلاث حقائق رئيسية هي:

أ. غياب الموازنة الدقيقة بين أوجه الإنفاق العام في الوطن العربي، مقارنة بالدول المتقدمة. فالإنفاق على التعليم والصحة يحظيان في المرتبة الأولى في سلم الإنفاق العام في هذه الدول مقارنة بالإنفاق العسكري. في الوقت الذي تفرد فيه النرويج نحو (85) من الناتج المحلي الإجمالي بقطاع الصحة بموجب بيانات عام 2003. وقطاع التعليم (7.6%) فإنه لا تحضى الإنفاق العسكري يشكل (2%) فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. وهي بذلك تشابه العديد من دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة. حيث شكل الإنفاق العسكري الإنفاق الأقل في هذه الدول. وتنفرد إسرائيل عن مجموعة هذه الدول المقارنة. حيث يحظى الإنفاق العسكري بزهاء (9.1%) من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2001. وهي بذلك تقلص من إنفاقها مقارنة مع فاعلية الحال عام 1990. حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري فيها للعام المذكور نحو (12.4%) ذلك يقترن باتفاقيات أوسلو عام 1993 واتفاقية وادي عربة 1994 مع الاردن.

أما الدول العربية فهي عموما لا تفرد سوى نسبا ضئيلة متدنية للإنفاق على التعليم والصحة بشكل خاص. وهي حتى في إقليم التنمية البشرية المرتفعة (الدول الأربعة النفطية) لا تخصص سوى ثلث نسبة ما تنفقه إسرائيل على الصحة والتعليم. وتكاد الصورة تتكرر مع إقليم التنمية البشرية المتوسطة في الوطن العري لكن مع رجحان

كفة الإنفاق العسكري بشكل خاص كما عليه الحال في ليبيا والسعودية والأردن وسوريا.

أما دول إقليم التنمية المنخفضة فتنفرد فيه اليمن بارتفاع نسب الإنفاق العسكري (7.1%) والتعليم (9.5%) وتدني الإنفاق على الصحة (1.0%) فقط.

ب. تتمثل ثمار هذه التوجهات عربيا في تعميق ظاهرة التخلف أولا وتدني مستويات العمر المتوقع ثانيا وتنامي بؤس الفرد العربي بدلا من التوجه نحو أهداف التنمية البشرية المتلخصة في تفعيل رفاهية المواطن. وقد يعترض البعض أن للإنفاق العسكري عربيا له مبرراته، لكن واقع الحال منذ نهاية الأربعينيات وحتى الآن (2007) يكشف أن لهذا الإنفاق مبرراته من قبل الأنظمة فيما يمكنها من أحكام السيطرة على إرادة شعوبها دون الاكتراث مما سلب وسيسلب من أراضيها وما انتقص وينتقص من سيادتها إن وجدت السيادة الحقيقية في أي منها.

جـ. عموما؛ فإن الدول العربية هي دون نظرائها حتى من الدول النامية كإيران وتركيا. فالتوازن قائم في أوجه الإنفاق بكلا الدولتين مما يشير إلى كفاءة الأداء للإدارة فيهما نسبيا. على انه يجب أن نتذكر أن العديد من دول الوطن العربي تعاني من ظاهرة المديونية الخارجية[16] مما يحتم عليها إنفاق نسبا من الناتج المحلي الإجمالي لخدمة الدين جدول (3) أيضا.

توزيع مجموع السكان بالملايين في الدول العربية للاعوام 1975, 2003, 2015 *

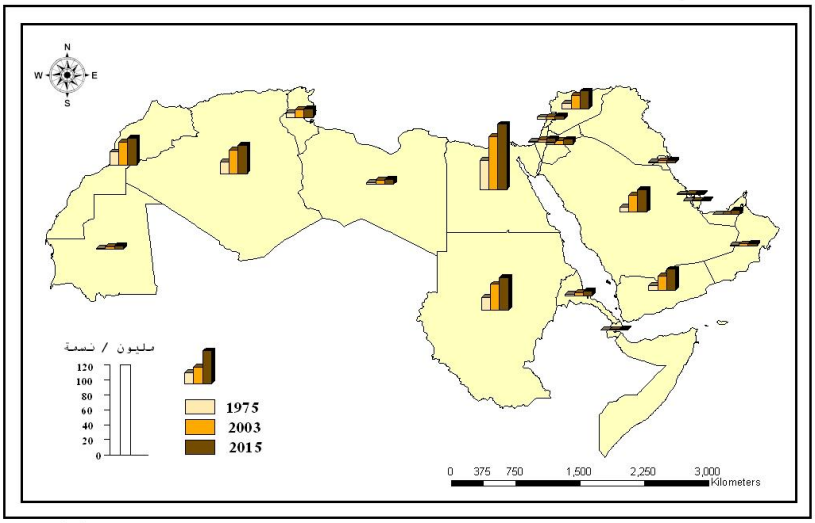

* الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc GIS 9

الشكل (3)

2-2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري):

ترتبط معالجة إشباع الحاجات الأساسية كإحدى مرتكزات التنمية البشرية بمسألة البنك الدولي وقروض التكييف الهيكلي[17] حيث تؤثر هذه القروض على التنمية البشرية في:

أ. تحرير الأسعار.

ب. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

جـ. حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

لا نود الخوض بالتفاصيل مكتفين بالتذكير أن لبرامج التكييف الهيكلي والقروض ذات العلاقة وسياسات البنك الدولي تكاليفها الاجتماعية السلبية. وتتلخص في:

أ. الطبيعة الانكماشية للبرامج مما يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظف وهبوط مستوى المعيشة.

ب. الانحياز نحو مصلحة رأس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل.

جـ. إضعاف قوة الدولة.

وفي ضوء الخصائص أعلاه سيلحق بالتنمية البشرية آثارا سلبية تتمحور في:

أ. تدهور أحوال ذوي الدخل المحدود وزيادة تنامي ظاهرة الفقر.

ب. زيادة معدلات البطالة.

جـ. تردي إشباع الحاجات الأساسية.

وفيما يلي تحليل للبيانات المتاحة عن إشباع الحاجات الأساسية في الوطن العربي كما يعرضها جدول (4):

أ. تظهر البيانات المتاحة أن التعليم يحظى بمكانة مهمة بين الإنفاق الحكومي للعديد من الدول العربية تفوق أحيانا تلك الأهمية في الدول المتقدمة. وهذا يرجع إلى أن الدول العربية لازالت في خطواتها الأولى نحو تطوير التعليم فيها. وليس أدل على ذلك من أن هذه النسبة يبلغ قرابة (33%) في اليمن، وهي اقل الدول العربية حظا في واقع التعليم.

ب. تولي الدول العربية اهتماما محدودا للبحث العلمي والتنمية التقنية. إذ تبلغ نسب الإنفاق في المتاح منها نحو (0.2%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (5.1%) مما تنفقه إسرائيل في هذا المجال. وهي بذلك تنفق نحو أكثر من (25) مرة مما تنفقه الدول العربية. ونحو مرتين ونيف مما تنفقه الدول المتقدمة في هذا الخصوص. مما له انعكاساته على مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. زد على ذلك ضآلة عدد العاملين في الأبحاث والتنمية في البلدان العربية مقارنة مع غيرها من دول المقارنة. فالعاملون في هذا المجال في الكويت مثلا بلغ (73) لكل مليون نسمة للفترة 2003/90 مقابل (1570) في إسرائيل.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن مستوى لدعم البحث العلمي لبلدان العالم النامي هو بحدود واحد بالمائة أي زهاء خمسة أمثال الوطن العربي. ويشكل القطاع العام الحكومي مصدر التمويل الأساسي للبحث في الوطن العربي في حين يضطلع القطاع الخاص بنصف هذه الأعباء في الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ناهيك عن أن العديد من الخبرات المتاحة في الوطن العربي غير مستخدمة بدرجة كافية سواءً في الجامعات أو مراكز البحوث العربية أو في مؤسسات الاستشارة والمقاولات والمؤسسات الصناعية. زد على ذلك أن غالبية المهتمين لا

يمتلكون التسهيلات للتشابك وقلة من يعرف بعضهم البعض كما أن الجمعيات المهنية ليست فعالة لتعبئة المهتمين في أي من ميادين العلم أو التقانة[18].

وعليه؛ ينبغي أن نتذكر أن البحث العلمي ليس علاجا لمشكلات قائمة أو محتملة فحب بل هو عنصر مهم من عناصر الاقتصاد الوطني لأية دولة. طالما انه يسهم في رفع الدخل القومي للعديد من بعض دول العالم المتقدمة بما يفوق إسهامات عناصر الاقتصاد الأخرى كالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم[19].

جـ. أما في مجال الخدمات الصحية فمازال الوطن العربي يظهر تواضعا شديدا فيما ينفق على هذا القطاع. إذ يصيب الفرد الواحد في إقليم التنمية المرتفعة بين (552 – 894) دولار. أي بمعدل يقل عن نصف نصيب نظيره في إسرائيل وهي دولة ذات اقتصاد متنوع في حين أن اقتصاديات دول الخليج الأربعة اقتصاد أحادي السلعة مما يمكن أن يعرضها لمزيد من الأزمات لاحقا.

وتبرز ضآلة نصيب الفرد في مجموعة هذه الدول عند المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا. إذ يصيب الفرد منها (5274) دولارا سنويا، أي أكثر من سبعة أمثال نصيب الفرد العربي في هذا الإقليم. وعموما فإن الوطن العربي حتى دون نظرائه في تركيا وإيران بالمتوسط. وهناك نحو (20%) من سكانه لا يصيب الفرد الواحد منه سوى (60) دولارا فقط مما ينفق على وضعه الصحي.

ومن البداهة أن تقترن هذه الصورة مع معيار عدد الأطباء لكل مئة ألف شخص، وكذلك بالنسبة للمعايير الأخرى كالصرف الصحي والمياه المحسنة والأشخاص ناقصو التغذية جدول (4) أيضا.

2–3 المؤشرات الديموغرافية[20]:

تظهر المؤشرات الديموغرافية العديد من الحقائق المعبرة عن اختلالات التوازن في الإنفاق على برامج التنمية البشرية في الوطن العربي. فضلا عن ضآلة حجم هذا الإنفاق وتذبذبه.سمما يعكس الواقع الاقتصادي لهذا الإقليم الذي يعكس بدوره المرحلة الديمغرافية التي يمر بها المجتمع العربي. فالوطن العربي يمر بالمرحلة الانتقالية من

الأدوار الديمغرافية التي تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني. ويوصف الهرم السكاني للدول العربية بأنه من الأهرامات ذات القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق من القمة تبعا لارتفاع نسب السكان دون (15) سنة التي بلغت عام 2003 قرابة (36.3%). جدول (5)، الشكل (4) أي زهاء ضعف ما عليه الحال بالدول المتقدمة. وقد نجم عن هذه الظاهرة ارتفاع نسب الإعالة وهي بحدود (15%). فالهرم السكاني هرم فتي في حين في الدول المتقدمة هرم مسن يتسم بضيق قاعدته من فئة الأقل من (15) سنة واتساع نسبي لفئة (+65) سنة مما يكسبه قمة محدبة يعكس واقع المجتمعات المستقرة. والتي تبلغ فيه هذه النسبة نحو أربعة أمثال ما عليه الحال في الدول العربية. حيث لا تتجاوز نسبة كبار السن (3.1%) مقابل (13.80%) في المملكة المتحدة و(13.3%) في النرويج. والوطن العربي بشكل عام يشابه نظرائه. تركيا وإيران في هذا المجال.

توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الدول العربية عام 2003*

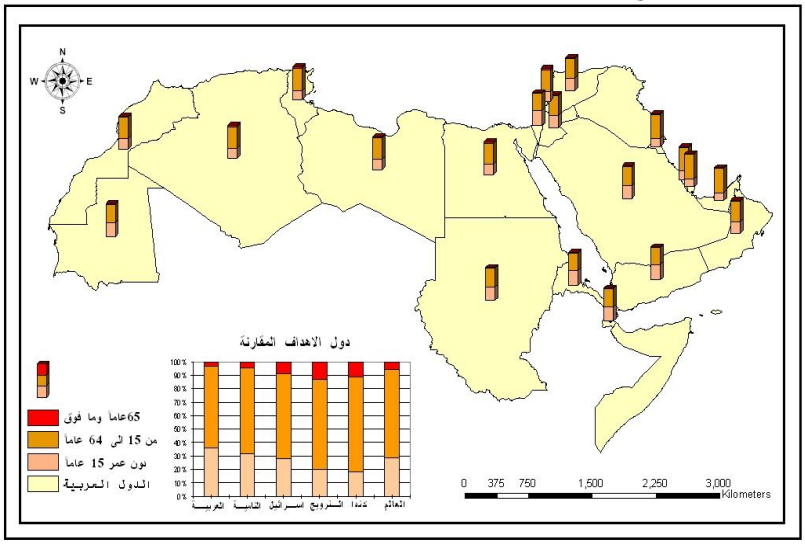

* الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc GIS 9

الشكل (4)

وفي ظل الإسقاطات السكانية حتى عام 2015 فإن الصورة ستبقى على ملامحها مع تغييرات محدودة سواءً بالحجم أو معدلات النمو السكاني للأقاليم التنموية الثلاثة في

الوطن العربي من جهة والأهرامات السكانية المقارنة فيها من جهة أخرى. جدول (5) أيضا.

وقد شهد الوطن العربي تحسنا في انخفاض معدلات الخصوبة للفترة (2000–2005) مقارنة بما عليه الحال خلال الفترة (1975/70) إذ تناقصت معدلات الخصوبة إلى النصف تقريبا.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن ما تظهره بيانات التحضر (سكان المناطق المدينية) في الوطن العربي لا يمكن تصورها من خلال تطور معقول للمجتمع من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، بقدر ما هو نمو غير طبيعي نتيجة الهجرات المستمرة من الريف إلى المدينة. مما نجم عنه ضغط اقتصادي واجتماعي غير مسبوق على غالبية المدن مع اختلال بارز في قوى العمل الريفي. فتكدس السكان داخل المناطق القديمة من المدن وتداعت البنية التحتية في تلك الأحياء مع ظهور الأحياء العشوائية التي تعاني من نقص بمعظم الخدمات الأساسية. لذلك كانت هذه الهجرة نقلا للبطالة المقنعة من الريف وتحويل جزء منها إلى بطالة صريحة. وفي ذلك هدر كبير للموارد، وضرر مزدوج للريف والحضر بسواء. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النمو الحضري الذي تشاهده في بيانات جدول (5) لا يعبر بدقة عن المفهوم الحضري. الذي لا يعني فقط النمو في الحجم السكاني أو الوظيفة التي يؤديها المركز الحضري أو الجانب المورفولوجي (الشكل) في الإسكان العمودي والاستعمالات الحضرية بل السلوك الحضري هو المعتمد حاليا في الحكم على مراكز الاستيطان الحضرية والريفية. وإذا سلمنا جدلا بهذا المعيار فهل هناك مراكز حضرية في وطننا العربي بهذه النسب التي تظهرها البيانات المتاحة؟

وإزاء ما تقدم لابد من سياسات متكاملة[21]. على المستوين الوطني والقومي تمتد من معدلات النمو السكاني إلى ترشيد النمو الحضري والاعتناء بمراكز الطرد (الريف) وفق متطلبات التنمية المستدامة قبل التباهي بنمو مراكز الجذب لأن في ذلك إيقاف لهدر الموارد المتفاقم في العديد من أرجاء وطننا العربي.

2–4 مؤشرات الفقر:

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[22]. من هنا يتضح أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة. بتعبير آخر فإن الفقر مجرد مفهوم نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والأزمات وأساليب القياس[23]. وعموما فإن ظاهرة الفقر تعبر عن حالة الحرمان النسبي للفرد كما في المجتمع. والتي تعبر عن مكونان رئيسيان هما الدخل (مستوى المعيشة) والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. أي أن الدخل والاستهلاك هما المكونان الرئيسيان لهذه الظاهرة.

وعليه؛ فإن قياس الفقر يتم من خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي، الاستهلاك الغذائي. وإجمالا فإن هناك ثلاثة مناهج للقياس هي[24]:

أ. تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة يتم من خلال:

1. الإنفاق المخصص للطعام.
2. قيمة السعرات الحرارية للطعام.
3. نفقات الحمية المتوازنة.
4. النفقات الأساسية للبقاء الإنساني المحتمل.

ب. الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة).

جـ. مستوى الرفاه الكلي. أي حجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والحاجات الأساسية الأخرى.

وخط الفقر محاولة منهجية لقياس كمي للحاجات الرئيسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن. وهناك عدة مؤشرات للفقر منها:

أ. مؤشر عدد الرؤوس **Head count Index**:

يكشف هذا المؤشر عن تفشي ظاهرة الفقر. فإذا افترضنا أن عدد من السكان (q) هم فقراء (أي أن الاستهلاك دون خط الفقر) وأن حجم السكان (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يعبر عنه بالاتي:

$$H = q / N$$

ب. فجوة الفقر **Poverty Gap**:

يحاول هذا المؤشر قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. فلو كان ترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي أن الأفقر لديهم (Y) ثم الأقل فقرا

(Y_2) حتى نصل إلى الفئة الأقل فقرا (Y_9) والتي يكون دخلها ليس اكبر من خط الفقر (Z) فإن مؤشر فجوة الفقر يعبر عنها بالآتي:

$$PG = 1/2 \sum_{i=1}^{9} (Z - Yi / Z)$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالآتي:

حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه: $PG = LH$

$$I = Z - Yp/Z$$

وحيث أن Yp هو متوسط الاستهلاك للفقر.

وكما يبدو أن هذا المؤشر لا يحدد درجة الفقر بل فجوة الفقر لأنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.

جـ. شدة الفقر Poverty Severity Index :

ويتم احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي بفجوة الفقر ويمكن التعبير عنه:

$$Ps = I/n \sum_{i=1}^{9} (Z - Yi)^2 / Z * 100$$

فكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر اشد قوة وازداد حجم التعاون بين الفقراء.

وفي تقرير الأمم المتحدة[25] تم حساب دليل الفقر البشري (−2) وفقا للمعادلة التالية:

$$HPI - 2 = \left[1/4(P_1^a + P_2^a + P_3^a + P_4^a)\right]$$

حيث أن:

P_1 الاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى لسن الستين × 100

P_2 البالغين الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية.

P_3 عدد السكان تحت خط فقر الدخل (50%) من دخل الأسرة المتوسطة التي يمكن الاستغناء عنه.

P_4 معدل البطالة طويلة الأجل (لمدة 12 شهر فأكثر). a = 3

وبالرجوع إلى بيانات جدول (6) يمكن ملاحظة ما يلي:

أ. إن نسبة السكان تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم بموجب بيانات (2003/90) تشكل ربع إجمالي سكان موريتانيا (25.9%) وقرابة سدس إجمالي سكان اليمن (15.7%) وحوالي (3.1%) من سكان المغرب. بتعبير آخر أن نحو خمسة ملايين نسمة في الوطن العربي تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم.

وتتسع قاعدة الفقراء أكثر في العديد من دول الوطن العربي بظل معيار دولارين في اليوم. فقرابة (63.1%) من سكان موريتانيا و(45.2%) من سكان اليمن و(43.9%) من سكان مصر و(15.1%) من سكان الجزائر و(14.3%) من سكان المغرب و(7.4%) من سكان الأردن. أي حوالي (55) مليون نسمة هم دون معدل دولارين للفرد يوميا. أي نحو أكثر من سدس إجمالي سكان الوطن العربي. وتتمركز هذه الظاهرة في إقليمي التنمية البشرية المنخفضة وبدرجة اقل من إقليم التنمية البشرية المتوسطة من أقاليم الوطن العربي.

ب. تؤكد بيانات خط الفقر القطري الصورة ذاتها التي انتهينا إليها. ولكن بشكل أوضح. فدول إقليم التنمية البشرية المنخفضة يظهر في نحو نصف إجمالية ظاهرة الفقر. إذ تتراوح القيمة بين (41.8%) في اليمن و(53%) في موريتانيا. زد على ذلك فإن هذه الظاهرة قائمة في إقليم التنمية المتوسطة لكن بدرجات اقل.إذ تتراوح بين (7.6%) في تونس و(19%) في المغرب مرورا في مصر و(16.5%) وفي الجزائر (12.2%).

جـ. على انه ينبغي أن نذكر أن ظاهرة الفقر لها مدلولتها النسبية وليست المطلقة. ففي الدول المتقدمة تأخذ معاني وقياسات أخرى. صحيح أن البيانات المتاحة تظهر نسبا واضحة في كل من المملكة المتحدة (15.7%) والولايات المتحدة الأمريكية (13.6%) وكندا (7.4%) وغيرها. إلا أنها تعكس معيار (11) دولار أمريكي في اليوم وليس دولارين كما رأينا في الوطن العربي. في حين لا وجود لأقل من أربعة دولارات في اليوم. ذلك يقترن بالمستوى المعاشي وحاجات الإنسان المختلفة وما إلى ذلك.

وعموما؛ فإن ظاهرة الفقر تزداد وضوحا بظل معدلات النمو السكاني الحالية في الوطن العربي والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وزيادة في عرض العمل. مما ينجم عنه بطالة تصل في المتوسط إلى (15%) طبقا لتقديرات البنك الدولي بمنتصف التسعينات[26] فضلا عن التدهور الواضح في القيمة الحقيقية للأجور حاليا. زد على ذلك

أن ظاهرة المديونية وخدمة الدين وسدادة تشكل أعباءاً حقيقة مضافة طالما أنها تصل إلى قرابة ربع إجمالي الناتج المحلي، ناهيك عن تذبذب أسعار الموارد الأولية خاصة النفط الخام مقرونا بالتغيرات في القيمة الحقيقية لعائداته التي يشكل المصدر الرئيسي لمداخيل الدول العربية النفطية. مما يخلق أجواء غير مأمونة العواقب للتفكير وتنفيذ (تنمية مستدامة) في هذا الإقليم.

وقد يكون من المفيد أن نجدد مفهوم التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة في تصورنا هي التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية شريطة إلا تتعارض مع البيئة. وانطلاقا من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب:-

1. نظاما سياسيا يؤمن بالمشاركة الفعالة للجماهير في صنع القرار.
2. نظاما اقتصاديا متطورا قادرا على تحرير كافة القيود الاقتصادية والمالية.
3. نظاما اجتماعيا يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطورة.
4. نظاما تكنولوجيا يكفل استمرار تقديم الحلول للإنتاج والخدمات بسواء.

فضلا عن النظم الإدارية والأولية التي تكفل هذا النمط من التنمية طالما أن هذا النمط من التنمية يشكل تداخلا كبيرا بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية. وأنها تهدف – فيما يهدف – إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر. فالتنمية المستدامة تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء[27].

3- إشكالية الواقع واستشراف المستقبل

3-1 النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة

حاصل ما تقدم:

أ. كشف واقع التنمية البشرية في الوطن العربي عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل واتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي، مقارنة بدول متقدمة وحتى أخرى نامية.رغم الطاقات الموردية الكبيرة المتاحة. مما يعني وجود خلل قائم ومتنامي في الأداء الاقتصادي للوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم.

ب. وجود اختلالات هيكلية مكانية بارزة بين أرجاء الوطن العربي وضمن أقاليمه التنموية الثلاثة. مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته. برز عنها ما نسميه طبقا للمفاهيم الجيوبولنيكية بحالة (انحدار جيوبولتيكي شديد) تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما ألحق وتلحق أضرارا متنامية في الأمن القومي العربي.

مما يحتم على الجميع ضرورة التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة.

جـ. إن تباطؤ التنمية البشرية في الوطن العربي لا يرجع إلى ضآلة حجم الموارد المالية في بعض من دوله فحسب بل نتجه لغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري. فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. ولعل في نتائج المقارنات مع دول نامية ومتقدمة ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

د. أفضت السياسات الاقتصادية غير الرشيدة في بعض الدول العربية إلى تفشي (ظاهرة التخلف) إن لم تكن هذه الظاهرة قد نمت وتنمو تحت ما نسميه (تنمية التخلف). وكانت المحصلة تدني مؤشرات العمر المتوقع والتعليم والصحة ومؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) وتفشي ظاهرة الفقر وغير ذلك. فضلا عن المكانة المتدنية للبحث العلمي رغم الأهمية المتميزة له في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

هـ. إن ظاهرة الفقر ستزداد وضوحا بظل معدلات النمو السكاني الحالية. والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وارتفاع حجم عرض العمل مما نجم عنه بطالة متنامية. فضلا عن التدهور في القيمة الحقيقية للأجور. زد على ذلك أن ظاهرة المديونية تشكل اعباءا حقيقية مضافة.

و. قد لا تكون الصورة اللاحقة أفضل مما عليه بظل شروط البنك الدولي (وسياساته) والتغيير الهيكلي وزيادة الإمعان في ترييع الاقتصاد وهدر الموارد. ناهيك عن الواقع الديمغرافي القائم في الوطن العربي.

3-2 الخيارات المطروحة:

بغية تغيير واقع الحال للتنمية البشرية في الوطن العربي على المستويات الثلاثة: الوطني والإقليمي والقومي لابد من:

أ. تحديد استراتيجيات ورسم سياسات وخطط وبرامج كفيلة بتفعيل الطاقات المورديـة المتاحة وتحويلها إلى قوة بقياسات علمية منهجية محددة تتماشى مع معطيات الاقتصاد العالمي المعاصر: اقتصاد العولمة والتجارة الحرة[28].

ب. العمل على تنويع مصادر الدخل في الوطن العربي بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وتغيير شخصية الاقتصاد العربي من اقتصاد أحادي السلعة إلى اقتصاد متنوع. مما سيخلق حالة جديدة تخفف من المشكلات الاقتصادية القائمة "كالتبعية الاقتصادية"[29]. وتفاقم أعباء المديونية الخارجية وتضاؤل قيم مؤشرات التنمية البشرية المختلفة.

جـ. لابد من سياسات سكانية متكاملة ضمن استراتيجيات شاملة "للتنمية المستدامة" ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينها على المستويات: الوطني والقومي. تمتد من معدلات النمو السكاني وترشيد النمو الحضري وحركة السكان (الهجرة) البينية والخارجية.

د. تحديد سياسات علمية هادفة تأخذ بعين الاعتبار أنظمة التعليم الحديثة والأنماط التقانية.

هـ. اعتماد الأساليب العلمية في إشباع الحاجات الأساسية للسكان في الوطن العربي. والنظر إلى التنمية البشرية كمدخلات ومخرجات لصالح امن الدولة ورفاهية المواطن.

و. العمل على تحقيق توازن بيئي بين الموارد المتاحة والاهتمام بحقوق الأجيال ضمن ما يسمى بـ(التنمية المستدامة) التي غدت النموذج المطلوب عالميا. ففي مؤتمر كيوتو المنبثق عن الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ حث دول العالم على تخفيض انبعاثات الدول الصناعية من غاز ثاني اوكسيد الكاربون. وتضمن ثلاث آليات لتنفيذ ذلك منها آلية التنمية النظيفة بإقامة مشاريع تساعد لتحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية[30].

ز. ضرورة الاهتمام برفع كفاءة الموارد وتخصصها وبرامج التكييف (التصحيح) الهيكلي. والانتباه إلى الجوانب السلبية على التنمية البشرية التي يمكن أن تخلفها سياسات برامج التكييف الهيكلي. لأنها تزيد من درجة (الحرمان البشري) في إشباع الحاجات

الأساسية. وتؤدي إلى زيادة البطالة وتدهور الأجور وتهميش دور الدولة في التنمية وتخليها عن صنع القرار الاقتصادي للمؤسسات الدولية ومانحي القروض.

ح. ينبغي أن تتسع دائرة الفهم لمضمون التنمية البشرية إلى تمتع البشر في قدراتهم المكتسبة في بيئات ملؤ أجوائها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ط. لابد من الاهتمام بالبيانات التفصيلية التي تشكل المدخلات الرئيسية لحساب مؤشرات التنمية البشرية في كل دولة من الدول العربية أن كنا فعلا من المهتمين بالتقدم في مضمار التنمية البشرية.

ي. أخيرا لابد من (نهضة الأمة) لأنها الكفيلة بتفعيل الموارد المتاحة (طبيعة وبشرية) في إطار من الشفافية. ولنتحمل مسؤولية هذه النهضة حكاما ومحكومين من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والإخلاص والكفاءة. علينا أن نركز على أننا "أفراد في مجتمع" وليس "أعدادا في قطيع" وفق آليات محددة متذكرين حقيقة مهمة رغم مرارتها أن العولمة أصبحت آلية تنفيذ إرادة الفاعل في الخريطة السياسية (الإمبراطورية الواحدة) مما يمكنها من تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى رفاهية مواطنيها، وربما على حساب تعاسة الآخرين.

جدول رقم (1): توزيع دليل التنمية البشرية في الوطن العربي ودول ومناطق مقارنة*

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية 2003	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2003	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (%من عمر 15 وما فوق) 2003	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2002-2003	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	تنمية بشرية مرتفعة									
1	قطر	0.849	72.8	89.2	82	19844	0.80	0.87	0.88	13-
2	الإمارات العربية المتحدة	0.849	78.0	77.3	74	22420	0.88	0.76	0.90	18-
3	البحرين	0.846	74.3	87.7	81	17479	0.82	0.86	0.86	7-
4	الكويت	0.844	76.9	82.9	74	18047	0.87	0.80	0.87	11-
	تنمية بشرية متوسطة									
5	الجماهيرية العربية الليبية	0.799	73.6	81.7	96	_	0.81	0.86	0.72	9
6	عمان	0.781	74.1	74.4	63	13584	0.82	0.71	0.82	30-
7	المملكة العربية السعودية	0.772	71.8	79.4	57	13226	0.78	0.72	0.82	33-
8	لبنان	0.759	72.0	86.5	79	5074	0.78	0.84	0.66	14
9	تونس	0.753	73.3	74.3	74	7161	0.80	0.74	0.71	20-
10	الأردن	0.753	71.3	89.9	78	4320	0.77	0.86	0.63	14
11	الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.729	72.5	91.9	80	_	0.79	0.88	0.52	26
12	الجزائر	0.722	71.1	69.8	74	6107	0.77	0.71	0.69	20-
13	الجمهورية العربية السورية	0.721	73.3	82.9	62	3576	0.81	0.76	0.60	8
14	مصر	0.659	69.8	55.6	74	3950	0.75	0.62	0.61	10-
15	المغرب	0.631	69.7	50.7	58	4004	0.75	0.53	0.62	16-
16	جزر القمر	0.547	63.2	56.2	47	1714	0.64	0.53	0.47	13
17	السودان	0.512	56.4	59.0	38	1910	0.52	0.52	0.49	6-
	تنمية بشرية									

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية 2003	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2003	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (%من عمر 15 وما فوق) 2003	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2002-2003	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	منخفضة									
18	جيبوتي	0.495	52.8	65.5	24	2086	0.46	0.52	0.51	18-
19	اليمن	0.489	60.6	49.0	55	889	0.59	0.51	0.36	15
20	موريتانيا	0.477	52.7	51.2	45	1766	0.46	0.49	0.48	13-
21	اريتريا	0.444	53.8	56.7	35	849	0.48	0.49	0.36	7
22	الدول العربية	0.679	67.0	64.1	62	5685	0.70	0.61	0.72	-
23	إسرائيل	0.915	79.7	96.9	91	20033	0.91	0.95	0.88	2
24	تركيا	0.750	68.7	88.3	68	6772	0.73	0.82	0.70	18-
25	إيران	0.736	70.4	77.0	69	6995	0.76	0.74	0.71	29-
26	تنمية بشرية مرتفعة	0.895	78	-	91	25665	0.88	0.96	0.85	-
27	تنمية بشرية متوسطة	0.718	67.2	79.4	66	4474	0.70	0.75	0.70	-
28	تنمية بشرية منخفضة	0.486	46.0	57.5	46	1046	0.35	0.53	0.58	-
29	دخل مرتفع	0.910	78.8	-	94	29898	0.90	0.97	0.86	-
30	دخل متوسط	0.774	70.3	89.6	73	6104	0.75	0.84	0.73	-
31	دخل منخفض	0.593	58.4	60.8	54	2168	0.56	0.58	0.64	-
32	البلدان النامية	0.694	65.0	76.6	63	4359	0.67	0.72	0.70	-
33	العالم	0.741	67.1	-	67	8229	0.70	0.77	0.75	-

*عمل الباحث معتمداً على: الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص – ص 219 – 222 .

جدول رقم (2): اتجاهات دليل التنمية البشرية

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	1975	1990	2003
	تنمية بشرية مرتفعة			
.1	قطر	_	_	0.849
.2	الإمارات العربية المتحدة	0.734	0.812	0.849
.3	البحرين	_	0.809	0.846
.4	الكويت	0.763	_	0.844
	تنمية بشرية متوسطة			
.5	الجماهيرية العربية الليبية	_	_	0.799
.6	عمان	0.494	0.699	0.781
.7	المملكة العربية السعودية	0.603	0.708	0.722
.8	لبنان	_	0.677	0.759
.9	تونس	0.514	0.657	0.753
.10	الأردن	_	0.683	0.753
.11	الأراضي الفلسطينية المحتلة	_	_	0.729
.12	الجزائر	0.506	0.649	0.722
.13	الجمهورية العربية السورية	0.540	0.646	0.721
.14	مصر	0.439	0.579	0.659
.15	المغرب	0.429	0.548	0.631
.16	جزر القمر	-	0.504	0.547
.17	السودان	0.349	0.428	0.512
	تنمية بشرية منخفضة			
.18	جيبوتي	_	_	0.495
.19	اليمن	_	0.393	0.489
.20	موريتانيا	0.340	0.388	0.477
.21	اريتريا	_	_	0.444
.22	إسرائيل	0.795	0.858	0.915
.23	تركيا	0.587	0.678	0.750
.24	إيران	0.566	0.650	0.736
.25	النرويج	0.868	0.912	0.963
.26	كندا	0.869	0.929	0.949
.27	الولايات المتحدة الأمريكية	0.867	0.916	0.944
.28	المملكة المتحدة	0.845	0.883	0.939

الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص.ص 223–226.

جدول رقم (3): توزيع الأولويات في الإنفاق العام في الوطن العربي ودول ومناطق اخرى بين عامي 2003/1990*

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم (%من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (%من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري (%من الناتج المحلي الإجمالي)		مجموع خدمة الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
		1990	2000-2002	1990	2002	1990	2003	1990	2003
	تنمية بشرية مرتفعة								
1	قطر	3.5	-	-	2.4	-	-	-	-
2	الإمارات العربية المتحدة	1.8	1.6	-	2.3	6.2	3.1	-	-
3	البحرين	4.1	-	-	3.2	5.1	5.1	-	-
4	الكويت	4.8	-	-	2.9	48.5	9.0	-	-
	تنمية بشرية متوسطة								
5	الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-	1.6	-	2.0	-	-
6	عمان	3.1	4.6	-	2.8	16.5	12.2	7.0	0.0
7	المملكة العربية السعودية	5.8	-	-	3.3	12.8	8.7	-	-
8	لبنان	-	2.7	-	3.5	7.6	4.3	3.5	17.1
9	تونس	6.0	6.4	-	2.9	2.0	1.6	11.6	6.4
10	الأردن	8.1	-	-	4.3	9.9	8.9	15.6	11.7
11	الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	-	-	-
12	الجزائر	5.3	-	-	3.2	1.5	3.3	14.2	6.5
13	الجمهورية العربية السورية	4.0	-	-	2.3	6.9	7.1	9.7	1.6
14	مصر	3.9	-	-	1.8	3.9	2.6	7.1	3.4
15	المغرب	5.3	6.5	-	1.5	4.1	4.2	6.9	9.8
16	جزر القمر	–	3.9	–	1.7	–	–	0.4	0.8
17	السودان	6.0	–	–	1.0	3.6	2.4	0.4	0.2
	تنمية بشرية منخفضة								
18	جيبوتي	3.5	–	–	3.3	6.3	–	3.6	2.5
19	اليمن	–	9.5	–	1.0	7.9	7.1	3.5	1.6
20	موريتانيا	–	–	–	2.9	3.8	1.6	14.3	5.0
21	اريتريا	–	4.1	–	3.2	–	19.4	–	1.6
22	تركيا	2.2	3.7	-	4.3	3.5	4.9	4.9	11.7

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم (%من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (%من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري (%من الناتج المحلي الإجمالي)		مجموع خدمة الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
		1990	2000-2002	1990	2002	1990	2003	1990	2003
23	إيران	4.1	4.9	-	2.9	2.9	3.8	0.5	1.2
24	النرويج	7.0	7.6	-	8.0	2.9	2.0	-	-
25	كندا	6.5	5.2	-	6.7	2.0	1.2	-	-
26	الولايات المتحدة الأمريكية	5.1	5.7	-	6.6	5.3	3.8	-	-
27	المملكة المتحدة	4.8	5.3	-	6.4	4.0	2.8	-	-
28	إسرائيل	6.3	7.5	-	6.0	12.4	9.1	-	-

*** الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص – ص 284 – 287**

جدول (4): توزيع الانفاق على ا شباع الحاجات الاساسية في الوطن العربي ودول اخرى *

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم / كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الاجمالي)	العاملون في الابحاث والتنمية (لكل مليون شخص)	الانفاق على الصحة لكل فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن(%)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)
		1990	2000 - 2002	1997-2002	1990- 2003	2002	2002	2002	2000- 2002
	تنمية بشرية مرتفعة								
1	قطر	-	-	-	-	894	100	100	-
2	الإمارات العربية المتحدة	14.6	22.5	-	-	750	100	-	2
3	البحرين	14.6	-	-	-	792	-	-	-
4	الكويت	3.4	-	0.2	73	552	-	-	5
	تنمية بشرية متوسطة								
5	الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-	361	222	97	72	1
6	عمان	11.1	-	-	-	379	89	79	-
7	المملكة العربية السعودية	17.8	-	-	-	534	-	-	3
8	لبنان	-	12.3	0	0	697	98	100	3
9	تونس	13.5	18.2	0.6	1013	415	80	82	1
10	الاردن	17.1	-	-	1977	418	93	91	7
11	الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	76	94	-
12	الجزائر	21.1	-	-	-	182	92	87	5
13	الجهورية العربية السورية	17.3	-	0.2	29	109	77	79	4
14	مصر	-	-	0.2	-	192	68	98	3
15	المغرب	26.1	26.4	-	-	186	61	80	7
16	جزر القمر	-	24.1	-	-	27	23	94	-
17	السودان	2.8	-	-	-	58	34	69	27
	تنمية بشرية منخفضة								
18	جيبوتي	10.5	-	-	-	78	50	80	-
19	اليمن	-	32.8	-	-	58	30	69	36
20	موريتانيا	-	-	-	-	54	42	56	10
21	اريتريا	-	-	-	-	36	9	57	73
22	الدول العربية	-	-	-	-	-	66	84	9
23	تركيا	-	-	0.7	345	420	83	93	3
24	إيران	22.4	17.7	-	484	432	84	93	4
25	النرويج	14.6	16.2	1.7	4442	3409	-	100	-
26	كندا	14.2	12.7	1.9	3487	2931	100	100	-
27	الولايات المتحدة الأمريكية	12.3	17.1	2.7	4526	5274	100	100	-
28	المملكة المتحدة	-	11.5	1.9	2691	2160	-	-	-
29	إسرائيل	11.3	-	5.1	1570	1890	-	100	-
30	العالم	-	-	2.4	1146	-	58	83	-

*** الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص- ص 236 - 265**

تتمة جدول (4): توزيع الانفاق على اشباع الحاجات الاساسية في الوطن العربي ودول اخرى*

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم / كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الاجمالي)	العاملون في الابحاث والتنمية (لكل مليون شخص)	الانفاق على الصحة لكل فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن(%)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)
		1990	2000- 2002	1997- 2002	1990- 2003	2002	2002	2002	2000- 2002
	تنمية بشرية مرتفعة								
1	قطر	–	–	–	–	894	100	100	–
2	الإمارات العربية المتحدة	14.6	22.5	–	–	750	100	–	2
3	البحرين	14.6	–	–	–	792	–	–	–
4	الكويت	3.4	–	0.2	73	552	–	–	5
	تنمية بشرية متوسطة								
5	الجماهيرية العربية الليبية	–	–	–	361	222	97	72	1
6	عمان	11.1	–	–	–	379	89	79	–
7	المملكة العربية السعودية	17.8	–	–	–	534	–	–	3
8	لبنان	–	12.3	0	0	697	98	100	3
9	تونس	13.5	18.2	0.6	1013	415	80	82	1
10	الاردن	17.1	–	–	1977	418	93	91	7
11	الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	76	94	–
12	الجزائر	21.1	–	–	–	182	92	87	5
13	الجمهورية العربية السورية	17.3	–	0.2	29	109	77	79	4

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم / كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الاجمالي)	العاملون في الابحاث والتنمية (لكل مليون شخص)	الانفاق على الصحة لكل فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن(%)	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)
		1990	2000- 2002	1997- 2002	1990- 2003	2002	2002	2002	2000- 2002
14	مصر	–	–	0.2	–	192	68	98	3
15	المغرب	26.1	26.4	–	–	186	61	80	7
16	جزر القمر	–	24.1	–	–	27	23	94	–
17	السودان	2.8	–	–	–	58	34	69	27
	تنمية بشرية منخفضة								
18	جيبوتي	10.5	–	–	–	78	50	80	–
19	اليمن	–	32.8	–	–	58	30	69	36
20	موريتانيا	–	–	–	–	54	42	56	10
21	اريتريا	–	–	–	–	36	9	57	73
22	الدول العربية	–	–	–	–	–	66	84	9
23	تركيا	–	–	0.7	345	420	83	93	3
24	إيران	22.4	17.7	–	484	432	84	93	4
25	النرويج	14.6	16.2	1.7	4442	3409	–	100	–
26	كندا	14.2	12.7	1.9	3487	2931	100	100	–
27	الولايات المتحدة الأمريكية	12.3	17.1	2.7	4526	5274	100	100	–
28	المملكة المتحدة	–	11.5	1.9	2691	2160	–	–	–
29	إسرائيل	11.3	–	5.1	1570	1890	–	100	–
30	العالم	–	–	2.4	1146	–	58	83	–

*** الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص- ص 236-265**

جدول (5): توزيع الاتجاهات الديموغرافية في الوطن العربي ودول ومناطق أخرى*

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مجموع السكان (بالملايين)		معدل النمو السنوي للسكان (%)		سكان المناطق المدنية (% من المجموع)		السكان دون عمر 15عاماً (% من المجموع)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدل الخصوبة الإجمالي (الولادات للمرأة الواحدة)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)		معجل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)
		2003	2015	1975-2003	2003-2015	2003	2015	2003	2015	2003	2015	1970-1975	2000-2005	2000-2005	2003
	تنمية بشرية مرتفعة														
1	قطر	0.7	1.0	5.2	2.3	92.0	93.6	23.1	21.8	0.9	2.0	6.8	72.7	3.0	11
2	الامارات العربية المتحدة	0.4	5.6	7.2	2.7	85.1	87.2	22.8	19.8	0.8	1.4	6.4	77.9	2.5	7
3	البحرين	0.7	0.9	3.4	1.6	90.0	91.4	27.7	21.7	2.3	4.4	5.9	74.2	2.5	12
4	الكويت	2.5	3.4	3.3	2.4	96.2	96.9	24.8	23.2	1.1	3.1	6.9	76.8	2.4	8
	تنمية بشرية متوسطة														
5	الجماهيرية العربية الليبية	5.6	7.0	3.0	1.8	86.2	89.0	30.8	28.9	2.9	5.6	7.6	73.4	3.0	13
6	عمان	2.5	3.2	3.6	1.9	77.6	82.6	35.2	30.6	1.8	3.4	7.2	74.0	3.8	10
7	المملكة العربية السعودية	23.3	30.8	4.2	2.3	87.6	91.1	38.2	32.3	2.1	3.5	7.3	71.6	4.1	22
8	لبنان	3.5	4.0	1.0	1.0	87.5	90.1	29.5	24.4	5.9	7.7	4.8	71.9	2.3	27
9	تونس	9.9	11.1	2.0	1.0	63.7	68.1	27.5	21.9	5.0	6.8	6.2	73.1	2.0	19
10	الاردن	5.4	7.0	3.7	2.1	79.1	81.1	38.0	31.7	2.3	4.0	7.8	71.2	3.5	23
11	الاراضي الفلسطينية المحتلة	3.5	5.0	3.6	3.0	71.1	75.6	46.0	41.6	2.7	3.0	7.7	72.4	5.6	22
12	الجزائر	31.9	38.1	2.5	1.5	58.8	65.3	31.2	26.7	3.6	5.0	7.4	71.0	2.5	35
13	الجمهورية العربية السورية	18.1	23.8	3.1	2.3	50.2	52.4	38.0	33.2	2.5	3.6	7.5	73.2	3.5	16
14	مصر	71.3	88.2	2.1	1.8	42.2	44.9	34.3	31.4	3.8	5.5	5.7	69.6	3.3	33
15	المغرب	30.6	36.2	2.0	1.4	57.4	64.8	31.9	28.4	3.9	5.2	6.9	69.5	2.8	36
16	جزر القمر	0.8	1.0	3.1	2.5	35.0	43.0	42.4	38.5	2.1	3.1	7.1	63.0	4.9	54
17	السودان	34.9	44.0	2.6	1.9	38.9	49.3	39.7	35.6	2.8	4.3	6.7	56.3	4.4	63
	تنمية بشرية منخفضة														
18	جيبوتي	0.8	0.9	4.4	1.6	83.6	87.6	42.1	37.3	2.2	3.4	7.2	52.7	5.1	97
19	اليمن	19.7	28.5	3.7	3.1	25.7	31.3	47.1	43.4	1.8	2.4	8.5	60.3	6.2	82
20	موريتانيا	2.9	4.0	2.5	2.7	61.7	73.9	43.1	41.7	2.7	3.4	6.5	52.5	5.8	120
21	اريتيريا	4.1	5.8	2.4	3.0	20.0	26.5	44.9	42.6	1.9	2.6	6.5	53.5	5.5	45
22	الدول العربية	303.9	386.0	2.7	2.0	54.7	59.1	36.3	32.5	3.1	4.4	6.7	66.9	3.7	48
23	تركيا	71.3	82.6	2.0	1.2	66.3	71.9	29.7	25.8	4.3	6.2	5.3	68.6	2.5	33
24	ايران	68.2	79.9	2.6	1.3	66.6	73.9	31.0	25.6	3.7	4.9	6.4	70.2	2.1	33
25	اسرائيل	6.5	7.8	2.3	1.6	91.6	92.4	28.0	25.8	8.7	11.5	3.8	79.7	2.9	5

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مجموع السكان (بالملايين)		معدل النمو السنوي للسكان (%)		سكان المناطق المدنية (% من المجموع)		السكان دون عمر 15عاماً (% من المجموع)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدل الخصوبة الإجمالي (الولادات للمرأة الواحدة)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)		معجل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)
		2003	2015	1975-2003	2003-2015	2003	2015	2003	2015	2003	2015	1970-1975	2000-2005	2000-2005	2003
26	المملكة المتحدة	59.3	61.4	0.2	0.3	89.1	90.2	18.4	16.4	13.8	18.1	2.0	1.7	78.3	5
27	الولايات المتحدة الامريكية	292.6	325.7	1.0	0.9	80.1	83.6	21.1	19.7	10.7	14.1	2.0	2.0	77.3	7
28	النرويج	4.6	4.8	0.5	0.5	78.6	86.4	19.9	17.5	13.3	17.5	2.2	1.8	79.3	3
29	كندا	31.6	35.1	1.1	0.9	80.4	84.0	18.2	15.3	11.1	16.2	2.0	1.5	79.9	5
30	العالم	6313.8	7219.4	1.6	1.1	48.3	53.5	28.9	25.9	6.0	8.4	4.5	2.6	67.0	54

*** الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص – ص 232-253.**

جدول (6أ): توزيع الفقر البشري في الوطن العربي ودول ومناطق أخرى عام 2003*

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري -1		النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)			الترتيب بحسب دليل الفقر البشري -1 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل
		الترتيب	القيمة (%)	دولار واحد في اليوم 1990-2003	دولاران في اليوم 1990-2003	خط الفقر القطري 1990-2002	
	تنمية بشرية مرتفعة						
1	قطر	10	7.8	–	–	–	–
2	الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–	–	–
3	البحرين	–	–	–	–	–	–
4	الكويت	–	–	–	–	–	–
	تنمية بشرية متوسطة						
5	الجماهيرية العربية الليبية	33	15.3	–	–	–	–
6	عمان	46	21.1	–	–	–	–
7	المملكة العربية السعودية	32	14.9	–	–	–	–
8	لبنان	18	9.6	–	–	–	–
9	تونس	43	18.3	2	6.6	7.6	27
10	الاردن	11	8.1	2	7.4	11.7	5
11	الاراضي الفلسطينية المحتلة	7	6.5	–	–	–	–
12	الجزائر	48	21.3	2	15.1	12.2	29
13	الجمهورية العربية السورية	29	13.8	–	–	–	–
14	مصر	55	30.9	3.1	43.9	16.7	18
15	المغرب	61	34.5	2	14.3	19	35
16	جزر القمر	57	31.2	-	-	-	-
17	السودان	59	32.4	–	–	–	–
	تنمية بشرية منخفضة						
18	جيبوتي	53	29.5	–	–	45.1	–
19	اليمن	77	40.3	15.7	45.2	41.8	19
20	موريتانيا	79	40.5	25.9	63.1	46.3	9
21	اريتيريا	73	38.7	–	–	53	–
22	تركيا	19	9.7	2	10.3	–	11
23	ايران	36	16.4	2	7.3	–	22

جدول (6 ب)

ت	الدولة/ المناطق الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري -2		النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)			الترتيب بحسب دليل الفقر البشري -2 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل
		الترتيب	القيمة (%)	نسبة 50% من الدخل المتوسط 1990-2000	١١ دولارا امريكيا في اليوم 1994-1996	4 دولارات في اليوم 1996-1999	
24	اسرائيل	-	-	13.5	-	-	-
25	المملكة المتحدة	15.0	14.8	12.5	15.7	-	1
26	الولايات المتحدة الأمريكية	17	15.4	17.0	13.6	-	1-
27	كندا	9	11.3	12.0	7.4	-	7-
28	النرويج	2	7.0	6.4	4.3	-	1-

*** الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005/ ص – ص 227-230**

Human Development in Arab Homeland
–Phenomena and Trends–

Prof. Dr. Mohammed Azhar Saeed Al Samak
University of Mosul

The study mainly focuses on human development in Arab homeland which is suffering from modesty in performance in comparison with other developed and developing states, structural and spatial contrast among them in particular when dealing with human development through human well being of Arab people as beneficiaries of development as being participants.

The study deals with three main points:

1. **Human development in Arab homeland in the light of quantitative measures of development trends and guide.**
2. **Sources of economic wealth and performance**
3. **Reality problem and future prediction (results from strength analysis perspective) and available choices.**

The study concludes that the expected perspective of the Arab homeland could be more optimistic especially when this region will face what is called nations progress.

الهوامش والمصادر

[1] - ينظر للتفاصيل عن مفهوم التنمية البشرية:
جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، الذي ضم بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى/ بيروت شباط 1995، ص81.

[2] - نفس المصدر، ص82.

[3] - نفس المصدر، ص82.

[4] - الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (نيويورك – جامعة اكسفورد)، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان 1990 ص ص18-19.
وجورج القصيفي: المصدر السابق، ص ص90-91.

[5] – الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ضمن الموقع الخاص للمنظمة (الانترنيت).

[6] – ينظر للتفاصيل:
الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميربك)، القاهرة، مصر، ص240.

[7] – عثمان محمود عثمان: قياس التنمية البشرية / مراجعة نقدية / بحث منشور في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، المصدر السابق، ص117.

[8] – ينظر للتفاصيل: نفس المصدر، ص ص 119-124.

[9] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابيك): تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، الكويت 2006 بدلالة جدول 2-4، ص ص134-135.

[10] – نفس المصدر بدلالة جدول 1-18، ص70.

[11] – الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، المصدر السابق، ص240.

[12] – ينظر للتفاصيل:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي وموارد الثروة في الوطن العربي - قياس كمي - مجلة للعلوم الإنسانية – جامعة تكريت، المجلد (13)، العدد (4)، 2006.

[13] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: المصدر السابق، بدلالة جدول 2-4، ص135.

[14] – نفس المصدر، بدلالة جدول 2-5، ص137.

[15] - أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، اربد، 1998، ص43.

[16] – ينظر للتفاصيل عن المديونية الخارجية:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك و د. احمد حامد العبيدي: العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية / من أبحاث مجلة التربية والعلم / المجلد (9) العدد (3) / جامعة الموصل/ 2003.

[17] – للتفاصيل ينظر:
رمزي زكي: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق، ص ص201-226.

[18] – أنطوان زحلان: كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن نتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة / مجلة المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت، ص85.

[19] - أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: تخطيط البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة اتحاد مجلس البحث العلمي العربية، بغداد، 1984.

[20] – ينظر للتفاصيل: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي / دراسة في منهج تحليل القوة / بحث منشور ضمن سلسلة دراسات اقتصادية / جامعة الموصل، 1984، ص ص13-112.

[21] – ينظر للتفاصيل: محمد محمود الإمام: التنمية البشرية في المنظور القومي / بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق 389-445.

[22] – البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1990، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990، ص41.

[23] – د. عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، شباط، 2001 ص ص17-28.

[24] – نفس المصدر، ص21.

[25] – الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، المصدر السابق، ص241.

[26] – د. عبد الرزاق الفارس: المصدر السابق، ص14.

[27] – ينظر للتفاصيل:
عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال والجنوب، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، السنة (3)، العدد (9)، بغداد 2001، ص ص5-23.

[28] – ينظر للتفاصيل عن العولمة:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العولمة بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، من أبحاث مجلة مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، العدد (1)، السنة 2003.

[29] - ينظر للتفاصيل عن (التنمية الاقتصادية):
- أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيرتها الجيوبولتيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة(9)، العدد (91)، بيروت أيلول 1986 ص ص61-81.

- د. إبـراهيم العيسـوي: قيـاس التبعيـة فـي الـوطن العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ط1، بيروت، 1989.

^{3}0 – منظمـة الأقطـار العربيـة المصدرة للبتـرول: النشـرة الشـهرية، السـنة (32)، العدد (11)، تشرين الثاني 2006، ص (كلمة العدد).